

استنهاض الهوية الوطنية المكونات العشائرية والقبلية لمحاربة الإرهاب

طلال عتريسي

أستاذ علم الاجتماع، الجامعة اللبنانية - بيروت

لم يكن من المتوقع أن يبلغ تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ما بلغه من امتداد وتوسع في عام 2014. فقد تمكن عناصر هذا التنظيم في ظروف غير عادية وملتبسة من السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي العراقية إثر احتلاله محافظة الموصل في أيام قليلة. وقد أتاح سقوط الموصل للبغدادي زعيم (داعش) إعلان الخلافة الإسلامية أمام جمهور من المصلين، ودعوته باقي الأطراف المقاتلة في سوريا والعراق وكذلك باقي المسلمين إلى مبايعته، بعدما باتت الخلافة حقيقة لا يمكن التنصل منها أو تجاهل وجودها بالنسبة إليه.

قبل سقوط الموصل كانت كل التحليلات والرهانات تتوجه صوب سوريا التي باتت أيضاً بعض مدنها ومحافظاتها تحت سيطرة تنظيم داعش الذي فرض فيها نموذجاً وتصوراته للحكم وللحياة الاجتماعية ولعلاقات الناس فيما بينها وللزي الذي ينبغي عليهم ارتدائه. وقد راجت في تلك الفترة أي بعد احتلال الموصل ومدن سورية محاذية للعراق (الرقّة) على سبيل المثال، نظريات عن تقسيم سوريا والعراق وباقي بلدان المنطقة فيما بات يطلق عليه تغيير خارطة سايكس بيكو وتشكيل خرائط وتقسيمات وكيانات طائفية ومذهبية وعرقية جديدة، تجعل المنطقة العربية أكثر تفتتاً مما كانت عليه بعد اتفاقية سايكس بيكو الشهيرة.

أثار هذا التوسع لتنظيم داعش مخاوف دول عربية كثيرة شعرت أن أي مشروع لتقسيم المنطقة سيهدد وجودها ووحدتها. وأن أي مشروع للتقسيم أو لتغيير الخرائط لا

يمكن أن يحصل إلا إذا استمرت داعش في تشكيل كيائها الخاص بحيث يصبح هذا الكيان نواة الكيانات الأخرى التي ستتشكل تبعاً .. لذا تحولت هذه المخاوف إلى البحث في كيفية الحد من توسع هذا التنظيم وإلى كيفية مواجهته، وإلى القوى التي يمكن أن تقف في وجهه أو تمنعه من التمدد ومن التوسع والسيطرة على المزيد من البلدان والأراضي العربية.

لم يكن من السهل وضع الخطط لمواجهة خطر توسع داعش وتمدد هيمنتها على الأراضي العراقية والسورية. فقد كانت القوى الإقليمية والدولية غير موحدة حول هذه الخطط، ولم تكن موحدة أيضاً حول أولوية مواجهة هذا التنظيم. ففي الوقت الذي تشكل فيه التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب (تنظيم داعش) واقتصرت عملياته على ضربات جوية لم تغير الكثير في ميزان القوى، وفي إضعاف تنظيم داعش ... ذهبت إيران بالمقابل وبالتعاون مع الحكومة العراقية إلى تقديم الدعم والسلاح للقتال الميداني وتحرير الكثير من البلدات والمدن في الموصل من يد هذا التنظيم. أما الدول الأخرى مثل تركيا على سبيل المثال فبقيت خارج إطار هذا التحالف ولم ترغب في الانخراط في هذه الحرب، لأن أولويتها كانت إسقاط النظام في سوريا قبل أي أولوية أخرى .. لذا أتاح هذا التباين في أولويات القوى الإقليمية والدولية من الحرب على داعش، أن يستمر هذا التنظيم في التقدم وفي القتال وفي تجنيد المقاتلين، وفي مواصلة تهديد وحدة الأراضي السورية والعراقية، وإثارة مخاوف دول أخرى محايدة لسوريا والعراق مثل الأردن ولبنان.

دفعت ممارسات داعش الدموية كعمليات الذبح والسبي والتهجير من دون أي تمييز بين المكونات الدينية والاجتماعية في المناطق التي سيطرت عليها إلى التفكير في استعادة تجربة الصحوات التي لجأت إليها إدارة الاحتلال الأمريكي للعراق لمقاتلة تنظيم "القاعدة في بلاد الرافدين". ففي تلك التجربة تم تسليح وتدريب وتمويل العشائر العراقية التي كانت داعش تعتبرها محايدة أو موالية في قتال الاحتلال الأمريكي أو في قتال الحكومة العراقية، وقد نجحت تلك التجربة في خلال سنوات قليلة في إضعاف نفوذ هذا

التنظيم في وسط العشائر ما اضطره إلى الانكفاء وإلى تراجع عمليات القاعدة ضد قوات الاحتلال الأمريكي قبل أن يقرر الأمريكيون الانسحاب من العراق عام 2013.

على ضوء هذه التجربة من "الصحوات" التي حاصرت تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين وأدت إلى تحقيق إنجازات ميدانية ملموسة في مواجهة هذا التنظيم، بدأ التفكير في إثارة البعد العشائري نفسه لمواجهة تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش)، الذي أدرك بدوره أهمية هذا المكون الاجتماعي في بلاد الشام فعمل منذ البداية على إستراتيجية مزوجة تجاه هذه العشائر في كل من سوريا والعراق: التهديد وبث الرعب وقتل من لا يبايع أو يرفض التعاون، من جهة، ومن جهة ثانية استمالة بعض زعماء العشائر وبعض قادتها وتحميلهم مسؤوليات ميدانية واجتماعية في المناطق التي وقعت تحت سيطرته.

ففي الموصل في العراق "تكاثف التنظيم مع فصائل عراقية أخرى منها الجيش الإسلامي وكتائب ثورة العشرين وجيش المجاهدين وجيش الراشدين وأنصار السنة. وكل هذه التشكيلات تجمع إسلاميين وضباطاً بالجيش وشخصيات عشائرية ومهنيين شعروا بالتهميش بعد سقوط نظام صدام. .. ومن الجماعات البارزة الأخرى جماعة جيش رجال الطريقة النقشبندية، التي خرجت من عباءة حزب البعث وأنشأها عزة إبراهيم الدوري نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في عهد صدام. .."⁽¹⁾

وفي العراق دعم العديد من القبائل التقدم العسكري لتنظيم الدولة الإسلامية "كوسيلة للانتقام من الحكومة. .. في حين أن قبائل أخرى نظرت إلى الدولة الإسلامية على أنها أداة لموازنة تطلعات الأكراد للسيطرة على أراضيها. ثم هناك قبائل قبلت داعش بهدف الحصول على مساعدته لمقاتلة القبائل التي استلحقتها الحكومة المركزية في بغداد. .."

لقد أفاد تنظيم الدولة الإسلامية إلى حد بعيد من ضعف العلاقة بين القبائل وبين الدولتين المركزيتين في سوريا والعراق، فتودد إلى القبائل في المناطق المهملة عبر المفاوضات والمال كي يرسخ سلطته على هذه الأراضي. .. ففي محافظة الرقة التي

(1) روبرتز، قناة الحرة: "زواج المصلحة بين داعش والعشائر.. طلاق حتمي" بعد حين 2015/7/26.

تحولت إلى المقر العام لتنظيم الدولة الإسلامية، لم يكن هناك وجود بارز للدولة السورية في المناطق القبلية .. وبدلاً من ذلك كانت القبائل مسؤولة عن أمنها الخاص، على الرغم من إعلان ولائها للنظام. بيد أن صعود داعش أحياناً دور زعامة شيوخ القبائل ومكن هذا التنظيم، الذي اعتمد عليهم من نسج شبكات سلطته على الأرض ..."

وما أن تمكنت داعش من تعزيز سيطرتها على محافظة الرقة، على سبيل المثال، حتى قامت بحملة دعائية كبيرة للحصول على مبايعة زعماء القبائل المحليين أو تأديتهم قسم الولاء لها. ونظمت المراسم في تشرين الأول/أكتوبر 2013، حيث أعلن 14 ممثلاً قبلياً وبشكل علني دعمهم "الدولة الإسلامية". نفس هذه القبائل وبنفس المراسم سبق وأعلنت ولاءها للرئيس بشار الأسد أثناء زيارته الرقة في شهر آب/أغسطس 2011...⁽²⁾

ثمة عامل آخر ساعد تنظيم الدولة الإسلامية على تشكيل تحالفات محلية، يتمثل في أن القبائل والعشائر غالباً ما تتحالف مع الطرف الأقوى سعياً إلى حماية نفسها .. وهكذا حين سطع نجم داعش في سوريا اعتبرت القبائل أقوى من النظام وغيرت ولاءاتها تبعاً لذلك.⁽³⁾

وكنتيجة لهذا "لا يستطيع أي فريق الادعاء بأنه يتمتع بدعم كامل من كل أفراد القبيلة أو العشيرة. مع ذلك تبقى الروابط القبلية وإمكانية تحشيدها أمراً حاسماً وهذا يفسر كل الجهود التي يقوم بها كل المحاربين لكسب الدعم القبلي .."⁽⁴⁾

في هذا الإطار من أهمية العشائر والقبائل ودورها وتغيير تحالفاتها وعلاقتها مع مراكز القوة والنفوذ من جهة، وفي إطار محاولات جذب هذه العشائر إلى المعسكر المناهض لتنظيم الدولة الإسلامية جاءت دعوة الملك الأردني عبد الله الثاني المباشرة في

(2) فيلكس لغراند: "إستراتيجية داعش الاستعمارية في سوريا"، منشورات مبادرة الإصلاح العربي، القاهرة، تموز/يوليو 2014، ص6.

(3) لينا الخطيب: "إستراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية: البقاء والتمدد"، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 2015/6/29.

(4) فيلكس لغراند، المرجع السابق، ص6.

2015/6/14 إلى حماية عشائر سوريا والعراق (في درعا والأنبار) من أي تهديد، وذلك في أثناء زيارته البادية الشمالية في الأردن، كما دعا الملك إلى تسليح هذه العشائر لمواجهة تنظيم (داعش). واعتبر الملك "أن من الواجب علينا كدولة حماية العشائر في شرق سوريا وغرب العراق"، مبيّناً أن "العالم يدرك أهمية دور الأردن في حل المشكلات في هذين البلدين، وضمان استقرار وأمن المنطقة".

لم تلق دعوة الملك الأردني الترحيب الرسمي في كل من العراق وسوريا. فقد اعتبرت هذه الدعوة في كلا البلدين مثابة تدخل في شؤونهما الداخلية من جهة ومشروعاً للتفتيت والتقسيم من جهة أخرى، باعتبار أن الدعوة الأردنية تتوجه إلى مكونات محددة في النسيج العراقي والسوري. لذا بادرت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب العراقي إلى إدانة تصريحات الملك الأردني عبد الله الثاني واعتبرتها استفزازية وتجاوزاً على السيادة العراقية، وطالبت الأردن باستثمار علاقته مع العراق لتلبية حاجة العراق الاقتصادية وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.⁽⁵⁾

كما اجتمعت عشائر سورية في الفترة نفسها للرد على دعوة ملك الأردن لتسليح العشائر في سوريا بذريعة محاربة تنظيم داعش الإرهابي. وصدر بعد الاجتماع بيان وقعه شيوخ العشائر المجتمعين يعلن "إن العشائر السورية ترفض رفضاً قاطعاً ونهائياً دعوة أو طرحاً أو مشروعاً يجردها من جوهرها الوطني وسويتها وعروبته وتؤكد أن القومية العربية والوطنية السورية هي حامل انتمائها الديني وإسلامها".

وفي تعبير عن هذا الانقسام المجتمعي الذي تسببت به دعوة الملك الأردني، رد مجلس العشائر السورية على اجتماع العشائر المؤيدة للنظام السوري، وطالب "بأن يكون للأردن دور بتحرير سوريا بشكل عام، والجنوب بشكل خاص"، وقال رئيس مجلس العشائر، إن "الأردن أفضل من الدول الأجنبية التي لا تحافظ على الأعراس والأعراف والتقاليد".

(5) تشرين اونلاين، 16 حزيران/يونيو 2015.

لم تقتصر دعوة الملك الأردني على تحريك المشاعر والولاءات المتناقضة عند العشائر والقبائل المؤيدة للنظام أو المعارضة له في كل من سوريا والعراق، بل وقعت أيضاً على المشاعر المذهبية القلقة والمتوترة أيضاً والتي وجدت في تلك الدعوة تأييداً من بعض المرجعيات السياسية في العراق مثل "تحالف القوى العراقية" الذي يمثل السنة في مجلس النواب العراقي والحكومة العراقية والذي أشاد بتصريحات الملك الأردني عبد الله الثاني، وقال رئيس الكتلة النيابية لتحالف القوى العراقية أحمد المساري في بيان له: "إننا ننظر بعين الاحترام والتقدير للمواقف القومية الشجاعة للأردن الشقيق" ... وأن "العشائر العراقية في المحافظات الغربية والتي تربطها وشائج القرى والمصاهرة مع العشائر الأردنية بحاجة حقيقية إلى دعم كل الأشقاء والأصدقاء لتزويدها بالسلاح وبما يمكنها من تطهير مدنها من دنس داعش وإعادة المهجرين والنازحين إلى ديارهم خاصة بعد تأكيد الحكومة المركزية عجزها عن تزويدهم بالسلاح وضرورة اعتمادهم على إمكانياتهم الذاتية التي يتصدون بها لداعش .."⁽⁶⁾

في ظل الواقع المعقد لما يجري في كل من سوريا والعراق من تهديد لكيان الدولة ووحدة الأرض والشعب، وفي ظل المخاوف من مشاريع تقسيم إقليمية ودولية ترسم للمنطقة العربية، ربط الكثير من المحللين بين هذه الدعوة الأردنية لاستنهاض العشائر وحمايتها وتسليحها، وبين تلك المخاوف من التقسيم والتفتيت. بحيث اعتبر البعض أن الاقتراح الأردني يرمي إلى التوسع على حساب سوريا والعراق، اللتين تعانين من حروب داخلية أفقدتهما السيطرة على مناطق حدودية واسعة مع المملكة. وبدأ محللون ونواب أردنيون يستذكرون تاريخ حكم الهاشميين لسوريا والعراق، متسائلين لماذا لا يتوسع الأردن ليشكل "مملكة عربية جديدة عاصمتها عمان ..؟ وما الذي يمنع أن يكون الأردن نواة لدولة عربية هاشمية جديدة ممتدة، خصوصاً أن الحنين العراقي والسوري والفلسطيني للهاشميين على أشده بعدما شاهدوه وعاشوه في دولهم تحت حكم أنظمة التصدي والرفض والغضب، وللهاشمية السياسية جذر في كل دول الجوار". النائب في البرلمان الأردني

(6) شفق نيوز، 2015/6/26.

بسام البطوش على سبيل المثال يُذكر بـ "الشرعية التاريخية والسياسية للهاشميين في سوريا والعراق"، متسائلاً: "لماذا لا نفكر في أن الدولة الأردنية الهاشمية بحدورها وشرعيتها التاريخية والسياسية تريد إنتاج هذا المشروع بصيغة موثقة للحظة التاريخية؟ خصوصاً أن التغيير حول الأردن هو جيوسياسي وهناك خرائط تتشكل" ... وبما أن سوريا والعراق تتفككان الآن، والدولتان تتلاشيان لصالح تنظيمات إثنية وطائفية، فإن الأردن اليوم سيكون المنارة في هذه المنطقة التي يلجأ إليها السوري والعراقي.

وعلى النقيض من ذلك، رأى آخرون أن "توسع الأردن" على حساب سوريا والعراق هو "جزء من مخطط أمريكي صهيوني رام إلى تفكيك المنطقة وإعادة تركيبها". فالحديث عن "توسع الأردن بينى على أنقاض تدمير الدولة الوطنية، وعلى حساب الدولة العراقية والسورية، وعلى حساب القضية الفلسطينية ... ويصب في خانة تكريس الفصل المذهبي باعتبار أن الأردن الحامي للسنة! هذا نفس طائفي وتفكيكي ويثير علامة استفهام حول الدور الوظيفي الجديد للأردن بعدما كان الدور السابق باستيعاب المهجرين الفلسطينيين وحماية الحدود الإسرائيلية من هجمات المقاومة".⁽⁷⁾

لقد ساهم في هذه المخاوف من أن تؤدي الدعوات الجهورية والقبائلية والعشائرية إلى تقسيم المنطقة وتفنيتها بذريعة مقاتلة تنظيم (داعش) تلك الدراسة التي نشرتها صحيفة نيويورك تايمز للمستشرق البريطاني برنارد لويس والتي يروج فيها لتقسيم منطقة الشرق الأوسط استناداً إلى وقائع (الدين القومية والمذهبية). وبينت الدراسة أنه ستنشأ دولة جديدة على الأردن القديم بعد أن تُقتطع أراض لها من دول الجوار، وسيكون "الأردن الكبير" الحل الأمثل للمشكلة الفلسطينية واللاجئين الفلسطينيين ونقطة جوهرية بتخليص إسرائيل من مشكلة تواجهها باستمرار، وهي التغيير الديموغرافي للسكان لصالح الفلسطينيين في حال تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

(7) محمد العرسان: "توسع الأردن.. حلم الدولة الهاشمية أم دور وظيفي بالمنطقة؟"، عربي 21، 16/6/2015.

ومشروع برنارد هنري لويس هو وثيقة أقرها الكونغرس الأمريكي سنة 1983. ويعتبر لويس بحسب صحيفة "وول ستريت جورنال" منظر سياسة التدخل الأمريكية في المنطقة العربية أثناء إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش وحره المزعومة ضد الإرهاب. وينسب إليه أيضاً فكرة "الشرق الأوسط الجديد" التي لوحث بها علناً وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006. كما يظهر ذلك أيضاً في تعامل الإدارة الأمريكية الحالية مع ما أطلق عليه "ثورات الربيع العربي".

ومخطط برنارد لويس الذي يلعب على إشعال النعرات الإثنية والعرقية والدينية المتواجدة في دول العالم العربي الإسلامي / نشرته لأول مرة مجلة وزارة الدفاع الأمريكية مرفقاً بمجموعة من الخرائط التي توضح تقسيم كل دولة إلى 4 دويلات ودول أخرى قسمت إلى أكثر من 4 دويلات ... ويرى لويس أن الطبيعة والتركيبة القبلية والعشائرية للدول العربية جعلت من المستحيل على العرب تكوين دولة بالمعنى الحديث. وذلك لأنهم مؤسسون على مجتمع محكوم بالنظام القبلي الطائفي. ويرى أن على أمريكا استثمار هذه التناقضات العرقية والعصبيات القبلية والطائفية لصالح مصالحها الإستراتيجية بالمنطقة ... ولذلك فإنه من الضروري إعادة تقسيم الأقطار العربية والإسلامية إلى وحدات عشائرية وطائفية .."

لقد تم الربط بين هذه الدعوة الأردنية لحماية العشائر وتسليحها وبين المخاوف من مشاريع تقسيم المنطقة مع اجتماعات تحدثت عنها تقارير غربية مع زعماء هذه العشائر في أوروبا (جنيف) برعاية أمريكية وبريطانية لتشكيل كتل عشائري ضد الأسد بدعم أردني وسعودي، وبهدف تشكيل صحوات عشائرية لمواجهة نظام الرئيس الأسد فيما ستكون هذه التشكيلات تحت شعار "قتال تنظيم داعش". في حين اعتبر بعض المحللين الغربيين أن اجتماعات جنيف هي جزء من مشروع أمريكي - بريطاني لخلق كتل عشائري سني في كل غرب العراق وجنوب شرقي سوريا قرب الحدود مع الأردن،

يرتبطان بالكيان الأردني تمهيداً لأي تقسيم أو إقامة إقليم سني في العراق أو تقسيم سوريا إلى إمارات للجماعات المسلحة. (8)

وفي محاولة للتأكيد على هذه المخاوف من مزيد من الانقسام المجتمعي إذا أعطيت العشائر أدواراً موازية لدور الجيش والقوات المسلحة، يعتبر البعض أن مثل هذا الأمر سيؤدي في العراق على سبيل المثال ليس إلى حالة استنهاض وطني، بل إلى تداعيات كثيرة منها :

- التخوف من زيادة الانقسام مع وجود قوات الحشد الشعبي وقوات موازية رفضت الانضواء تحت رايتها.
- التحول تدريجاً نحو الجيوش الرديفة وغياب دور الجيش الجامع لكل مكونات الشعب تحت راية المواطنة والدولة الواحدة.
- خطر سقوط هذا السلاح في يد داعش وهذا ما حدث مراراً وتكراراً في كل من سوريا والعراق مع انسحاب القوات النظامية.
- احتمال المواجهة بين كل من يحمل السلاح فوق أرض العراق.

لقد تراجع الاستقرار المجتمعي في معظم دول "الربيع العربي"، وتختلف نسبة هذا التراجع بين بلد وآخر وذلك تبعاً لطبيعة المواجهة والصراع الذي يحصل في هذه الدول. ولا شك أن النموذجين السوري والعراقي هما الأشد قسوة في هذا المجال، بحيث تراجعت إلى حد كبير عوامل الوحدة الوطنية ومقومات المواطنة لتحل محلها مشاعر وولاءات المذهب والطائفة والمنطقة والقبيلة والعشيرة. وإذا كان لهذه الانتماءات بعد طبيعي في المجتمعات العربية، إلا أن هذه الانتماءات تحولت إلى مخاطر جدية على وحدة المجتمعات والكيانات العربية. هكذا تحولت العشائر في كل من سوريا والعراق إلى هدف يتودد إليه ويتقرب منه أطراف الصراع في كلا البلدين، كما تحولت إلى هدف للقوى الإقليمية التي تريد التدخل والتأثير في الصراع الدائر والمعقد في هذين البلدين.

Tasnim News Agency, 26 July 2015.

(8)

ومن المعلوم أن العشائر والقبائل بعاداتها وثقافتها وتقاليدها هي جزء من النسيج الاجتماعي العربي عموماً، وفي بلاد الشام خصوصاً. وتمتد صلات وقرابات بعض العشائر بين سوريا والعراق، كما نجد عشائر أخرى تتشارك في الوقت نفسه المذهبين السني والشيوعي في العراق. وإذا كانت العشائر تتميز تقليدياً بالتماسك والتضامن فيما بينها وتتضوي تحت سقف زعيم العشيرة وتتبع مواقفه، إلا أن التفكك الذي أصاب المجتمعين العراقي والسوري والبعد المذهبي الذي بات جزءاً من الصراع، وحجم التدخل الخارجي في كلا البلدين كان له تأثير سلبي على العشائر التي انقسمت مواقفها وفقدت تضامنها، فلجأت بدورها إلى القوى الخارجية للحصول على الدعم والسلاح لحماية نفسها تارة من داعش وتارة من الحكومة العراقية أو من النظام في سوريا. ولعل حجم التدخل الإقليمي والدولي في هذا الصراع في كلا البلدين جعل دور العشائر سلبياً، خصوصاً عندما تكون القوى الخارجية هي التي توجهه، أو تمده بالدعم والمال والسلاح.